بنك الخليج
GULF BANK

الكويت ٧ يونيو ٢٠٢٣

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٥ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها.

نرفق لكم طيه نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني متضمناً تثبيت التصنيف الائتماني للسندات المساندة لبنك الخليج المؤهلة في الشريحة الثانية لرأس المال بموجب تعليمات بازل ٣ والبالغة قيمتها ٥٠ مليون د.ك في المرتبة "+BBB" من قبل وكالة كابيتال انتليجنس للتصنيف الائتماني.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

محمد جاسم البلوشي
مساعد مدير عام
رئيس وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح

[GBK Classification: PUBLIC]

نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	٧ يونيو ٢٠٢٣
اسم الشركة المدرجة	بنك الخليج ش.م.ك.ع
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة كابيتال انتليجنس للتصنيف الائتماني
فئة التصنيف	• السندات المساندة المؤهلة بموجب الشريحة الثانية لرأس المال وفق تعليمات بازل ٣ البالغة ٥٠ مليون د.ك. • تثبيت تصنيف السندات في المرتبة "+BBB"
مدلولات التصنيف	**عوامل دعم التصنيف** • خامس أكبر بنك في الكويت من حيث إجمالي الأصول، مصحوباً بشبكة فروع قوية وحصة جيدة في السوق في كل من القروض والودائع. • مؤشرات سليمة لجودة الأصول الناتجة عن القروض كما هو مثبت في محفظة القروض المتنوعة نسبياً وفق شرائح العملاء والقطاع الاقتصادي. • قاعدة كبيرة من ودائع العملاء ووضع جيد للسيولة. **عوامل تقييد التصنيف** • ارتفاع تركزات المودعين لا يزال يشكل تحدياً للبنك في المحفظة الائتمانية وهو عامل مخاطر مشترك مع البنوك الكويتية الأخرى. • ستظل تركزات المقترضين المرتفعة نسبياً تشكل عامل ضعف لدى البنك (كما هو الحال لدى البنوك الأخرى)، نظراً لصغر حجم السوق الكويتية وغياب التنوع الاقتصادي.
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	• تثبيت تصنيف السندات المساندة لبنك الخليج المؤهلة في الشريحة الثانية لرأس المال بموجب تعليمات بازل ٣ والبالغة قيمتها ٥٠ مليون د.ك في المرتبة "+BBB" • تثبيت النظرة المستقبلية عند "مستقرة" • لا يوجد تأثير مالي على البنك
النظرة المستقبلية	تثبيت النظرة المستقبلية عند "مستقرة"
ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي	قامت وكالة التصنيف الائتماني "كابيتال انتليجنس" بتثبيت تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل وعلى المدى القصير لبنك الخليج عند "A+" و "A1" على التوالي. وفي نفس الوقت ثبتت الوكالة التصنيف الائتماني القائم بذاته للبنك في المرتبة "a-". كما قامت بتثبيت كل من تصنيف القوة المالية الأساسية للبنك في المرتبة "a-" وتصنيف مستوى الدعم الاستثنائي المرتفع. ولا تزال النظرة المستقبلية لتصنيفات كل من العملة الأجنبية على المدى الطويل والتصنيف القائم بذاته للبنك "مستقرة".

وفي الوقت نفسه، قامت الوكالة بتثبيت تصنيف السندات المساندة لبنك الخليج المؤهلة في الشريحة الثانية لرأس المال بموجب تعليمات بازل ٣ والبالغة قيمتها ٥٠ مليون د.ك في المرتبة "+BBB" مع نظرة مستقبلية مستقرة. وتتألف السندات المقومة بالعملة المحلية من جزء سندات ذات فائدة متغيرة بقيمة ٢٥ مليون د.ك، وجزء آخر بفائدة ثابتة بقيمة ٢٥ مليون د.ك.

ويعكس تصنيف السندات: (١) التصنيف الائتماني القائم بذاته لبنك الخليج (٢) الطبيعة المساندة للسندات وفقاً للشروط التعاقدية بالنسبة للالتزامات غير المضمونة ذات الأولوية (٣) رأي الوكالة بعدم احتمال تفعيل آلية امتصاص الخسائر الخاصة بالسندات قبل وصول البنك إلى عدم جدوى الاستمرار على أساس كونه قائماً بذاته. وتعكس تصنيفات الوكالة للأوراق المالية الهجينة وأدوات الدين المساندة الخاصة بالبنك (وبالتحديد تلك التي تتميز بكونها من المكونات الرأسمالية التحوطية) مخاطر انخفاض القيمة (والتي تشمل احتمال حدوث خسائر بسبب تفعيل أي آليات لامتصاص الخسائر) وأولوية السداد. وتستند الوكالة عادةً إلى التصنيف الائتماني القائم بذاته لأي بنك لوضع تصنيف السندات لأنه يمثل نقطة البداية التي يرتكز عليها تصنيف الأوراق المالية. ويرجع ذلك إلى أن الدعم الاستثنائي، الذي يتم الأخذ به عند وضع التصنيفات الائتمانية الدولية للمصدِر، لا يصبح متاحاً إلا للالتزامات المالية ذات الأولوية وليس للالتزامات الأقل مرتبة. وبالتالي، قامت الوكالة بخصم نقطة واحدة من التصنيف الائتماني القائم بذاته لبنك الخليج في المرتبة "a-" لاعتبارات الأولوية في سداد الالتزامات التعاقدية. ولم تقم بخصم آخر لمخاطر انخفاض القيمة لأن الوكالة ترى أنه من غير المرجح تكبد الخسائر في السندات قبل وصول البنك إلى نقطة عدم جدوى الاستمرار.

وتدل النظرة المستقبلية على احتمال الإبقاء على تصنيفات المصدِر وتصنيف سندات بنك الخليج كما هي على مدار الـ١٢ شهراً المقبلة، بما يتماشى مع توقعات الوكالة بأن يتمكن البنك من المحافظة على جودة المؤشرات المالية الرئيسية لديه المرتبطة بجودة الأصول الناتجة عن القروض وأوضاع السيولة ونسب رأس المال. ويأتي ذلك مدعوماً بتحسن البيئة التشغيلية تماشياً مع أسعار النفط المؤاتية والتعافي المستمر للقطاعات الاقتصادية بعد انتهاء الجائحة.

[GBK Classification: PUBLIC]